الفصل الثانى

استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها فى التنمية

أولا: أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات

ثانيا: دور التصدير فى عملية التنمية

ثالثا: معوقات التصدير فى الدول النامية ومصر

استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها فى التنمية

إن الحديث عن وضع أسس لاستراتيجية تصنيع تقوم على تشجيع الصادرات يقودنا بداية الى التركيز على الهدف منها ، ألا وهو تحقيق اندماج أقوى للاقتصاد القومى فى تقسيم العمل الدولى، وعلاج مظاهر المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى بتنويع هيكل الإنتاج والصادرات. لذلك سنبدأ الحديث عن أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات وأهمية الصادرات فى عملية التنمية الاقتصادية وضرورة تنويع هيكل الصادرات، ثم نعرض بايجاز معوقات التصدير فى مصر والدول النامية. ونفرق فى ذلك بين المشكلات الهيكلية المتعلقة بالتنمية، وتلك التى تمثل مجرد اختناقات فى الإنتاج والتصدير والناتجة عن قصور المنشآت الصناعية. وفى هذا الخصوص ينبغى التطرق الى الحديث عن الاختناقات الناتجة عن اتباع سياسة احلال الواردات وجوانبها السلبية، رغم أن لها آثار ايجابية فى بداية عملية التنمية تتجلى فى تعبئة الموارد المحلية، غير أن استمرار اتباع سياسة التصنيع القائم على احلال الواردات يؤدى فى المدى البعيد الى اهمال اقتصاديات التصدير.

أولا: أهداف استراتيجية تشجيع

الصادرات فى الدول النامية ومصر

فى مصر كما فى كثير من الدول النامية استنفذت استراتيجية التصنيع القائمة على احلال الواردات جميع أغراضها المتمثلة فى اقامة صناعة وطنية فى ظل الحماية والتركيز على إنتاج السلع الشعبية.[1]

وأصبح الاستمرار فى هذه السياسة يمثل اهدارا للموارد ويحرم الاقتصاد القومى من المزايا التى تضيفها التكنولوجيا الحديثة على النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى. وفى بداية السبعينيات اهتم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بقضية تشجيع صادرات الدول النامية من السلع الصناعية ، وأدرج هذا الموضوع فى وقت مبكر فى جدول أعمال مؤتمره الثالث عام ١٩٧٢ بسانتياجو عاصمة شيلى. وأوصى المؤتمر بضرورة مساعدة الدول النامية على رفع قدرتها التنافسية فى السوق العالمية وتدعيم قدرات الوحدات الإنتاجية المتجهة للتصدير، وخاصة تصدير السلع الصناعية ونصف المصنعة.[2]

---

[1] راجع فى ذلك:

Abu Ali, Sultan : Egypt's National Project. An Economic Vision for the Year 2000, strategic Paper, No. 3 Cairo 1995 . PP.37.
Driscoll, R. E.: Foreign Investment in Egypt. An Analysis of Critical Factors with Emphasis on the Foreign Investment Code, New York, 1978. PP. 33.

[2] أنظر فى ذلك:

Bruno, Michael : Opening Up: Liberalization with Stablization, in: Dornbusch, R. (Editor): The Open Economy, Tools for policymakers in Developing Countries. Oxford University Press, 1989.PP. 34.

ونجحت بعض الدول النامية فى آسيا وأمريكا اللاتينية فى أن تنهى مرحلة التصنيع المعتمد على احلال الواردات، وأن تغزو منتجاتها من السلع الصناعية السوق العالمية، وذلك بفضل تبنى استراتيجية جديدة للتصنيع ترتكز على تشجيع الصادرات. وفى ظل التحول الاقتصادى الذى تشده مصر قد يكون افضل اختيار أمام صانع السياسة الاقتصادية هو أن ترتكز عملية التنمية على أسس استراتيجية تشجيع الصادرات.[1]

ثانيا: دور التصدير فى عملية التنمية

لعل نظرة سريعة على تصنيف الدول النامية الى مجموعات منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، وذلك حسب تقرير البنك الدولى حول التنمية فى العالم، يتضح لنا أن معظم الدول منخفضة الدخل تعتمد على استراتيجية احلال الواردات والتوجه نحو السوق المحلية، وعلى عكس ذلك نجد أن الدول التى

[1] راجع فى ذلك:

Bruno, Michael : Opening Up: Liberalization with Stablization, in Dornbusch, R. (Editor): The Open Economy, Tools for policymakers in Developing Countries. Oxford University Press, 1989 . PP. 26.

Frank, J.: Trade Policy Issues for the Developing Countries in the 1980s, World Bank Staff Working Papers Nr. 478, Washington D. C. (USA), 1981.PP.34.

تتجه نحو السوق العالمية وتتبع استراتيجية تدعيم الصادارت هى من الدول مرتفعة الدخل.[1]

وهذه الرؤية البسيطة تتفق تماما مع التفسير النظرى الذى يقول بأن الصادرات تؤثر بطريقه مباشرة وغير مباشرة على التنمية الاقتصادية. والتأثير يكون بطريق مباشر لأن الصادرات تمثل على المستوى الماكرواقتصادى زيادة فى الطلب الكلى، وبطريق غير مباشر لأن صناعات التصدير تعد مصدرا حيويا لعملية التراكم الرأسمالى على المستوى القومى. وبذلك تحقق الصادرات للدولة نصيبا مرتفعا من السيولة الدولية، وهى ضرورية حيث تستخدم لتمويل الواردات اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المخططة. ولكن الى أى مدى يمكن ان تساهم التجارة الخارجية للدولة فى الاسراع من عملية التنمية الاقتصادية ؟ إن ذلك يتوقف فى المدى القصير على مدى ارتفاع حصيلة الصادرات ودرجة نمو الصادرات ويتوقف أيضا على مدى الحاجة الى الاستيراد. ولقياس حجم الصادرات وتطورها عادة ما يستخدم تطور كمية الصادرات وتوزيعها الجغرافى. وكلما كان هيكل الصادرات السلعية متنوعا كلما ارتفع احتمال زيادة عرض الصادرات، وذلك يعنى أن الطلب العالمى على هذه السلع سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعرية ومرونة دخلية. وذلك يجعل اقتصاد الدولة لا يتزعزع أمام تذبذب الأسعار العالمية أو التغيرات والتقلبات فى الاسواق العالمية. أما الحاجة

[1] راجع فى ذلك: البنك الدولى : تقرير التنمية فى العالم ، الطبعة العربية ، القاهرة ١٩٩٧، وأيضا: سامى عفيفى حاتم: النظم التجارى الدولى بين الجات واتفاقية دورة أورجواى، القاهرة ١٩٩٥.

الى الاستيراد فهى تتمثل فى كمية السلع الاستثمارية والاستهلاكية التى يجب استيرادها من الخارج وبذلك يمكن تحقيق الزيادة المرجوة فى متوسط دخل الفرد مع تحقيق درجة عالية من التشغيل واشباع حاجات الاستهلاك دون ضغوط تضخمية بقدر الامكان. وكلما ارتفع معدل النمو السكانى واشتدت الهجرة الداخلية كلما كانت صناعة السلع الرأسمالية متخلفة وكان عرض السلع الاستهلاكية غير مرن ولا يستجيب للطلب المتزايد. وتلك العوامل تفسر بوضوح أسباب زيادة الحاجة الى الاستيراد فى مصر ومن أهم عوامل زيادة الحاجة للاستيراد إن الطلب الفعال الملازم لارتفاع الدخل اساسا لا يتولد من امكانيات متاحة فعلا، فيؤدى ذلك الى اختناقات مستمرة فى جانب العرض، مما يؤثر بالتالى فى امتصاص قوى للواردات، ويصبح من الضرورى توفر طاقة كبيرة للاستيراد، وذلك لا يتحقق اساسا الا بمقدار حجم حصيلة الصادرات. وذلك يوضح لنا أهمية الدور الذى تؤديه الصادرات فى عملية التنمية.

وطبقا لنتائج دراسة حول الواردات الصناعية للدول المتقدمة من الدول النامية، فان مكونات الأجر فى القيمة المضافة لكل مشتغل يمكن اعتباره مؤشرا لدرجة تركز رأس المال البشرى لان الأجور ترتفع بارتفاع المهارة والتعليم والكفاءة، والمكونات الأخرى للقيمة المضافة غير الأجور يمكن اعتبارها مؤشرا لدرجة تركز رأس المال العينى.[1]

[1] راجع فى ذلك:

Lary, H.B.: Imports of Manufactures from less Developed Countries. New York, London 1986, Chapter 2, 3.

ويمكن القول انه يمكن للدول النامية أن تتخصص فى بعض فـــروع إنتـــاج للسلع كثيفة العمل، وتصنف فروع الإنتاج حسب درجة كثافة عنصر العمل كما يلى: صناعة الأغذية المحفوظة، المنسوجات، الاحذية، المصنوعات الجلديـــة، الأثاث والمصنوعات الخشبية، الورق، تكرير البترول، بعض الآلات الكهربيـــة، أجزاء الكترونية بسيطة، مفاتيح الكترونية وبعض أجـــزاء مـــن آلات بســـيطة مصنوعة من الصلب. وذلك وفقا لنظرية هيكشر – أوهلين فى نسب عوامـــل الإنتاج، وبمعنى آخر بدرجة تركيز عوامل الإنتاج والتى تفـــترض إن القيمـــة المضافة لكل مشتغل فى أحد فروع الصناعة بالنسبة الى متوسط الصناعة يعكس لنا درجة التركز فى رأس المال العينى ممثلا فى الآلات والتركز فى رأس المال البشرى ممثلا فى مستوى التعليم والتدريب. وبجانب هذه السلع الصناعية فانـــه تبرز فى مضمار التطور آفاق جديدة لتصنيع منتجات التكنولوجيا الراقية. ذلـــك لأن السلع التكنولوجية أى منتجات الاختراعات الحديثة والبحث والتطوير فـــى الدول الصناعية تسلك دورة للمنتج تبدأ بمرحلة تطرح فيها السلعة التكنولوجيـــة الجديدة فى الأسواق ثم مرحلة التنميط وتليها مرحلة النضج حيث يمكن إنتاجـــها بأيدى عاملة وآلات بسيطة. وتلك العناصر قد تكون متوفرة فى الدولة الناميـــة أو يمكن أن تتوفر فى المدى المتوسط. ومن سلع دورة المنتج على سبيل المثال الآلات البصرية والدقيقة، والآلات الزراعية، عدد وآلات بسيطة، آلات النســـيج، آلات البناء، العقاقير الطبية والخامات التخليقية والمصنعة.

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية فى الخمسين سنة الماضيـــة بثلاث ظواهر هامة وهى أولا ظـــاهرة الاعتمـــاد المتبـــادل *Interdependence* كنتيجة لتقارب عالمنا المعاصر بفضل تقدم وسائل المواصـــلات والاتصـــالات

نظم المعلومات، وتطورت هذه الظاهرة الى مايسمى بالعولمة *Globalization* ، ثانيا ظاهرة تعدد القطبية الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا ، ثالثا ظاهرة الدول الصناعية الجديدة فى آسيا أو المسماه بالنمور الاقتصادية. بادان النمور الاقتصادية الأربعة هونج كونج وسنغافوره وكوريا الجنوبية تايوان ، يتميز تطورها الاقتصادى بأن قوته الدافعة كانت عملية التصنيع متجه للتصدير وتحرك هذه الدول لغزو الأسواق العالمية. ومنتجات النمور لآسيوية الأربعة من الألكترونيات وأجزاء الكمبيوتر والتلفزيون والفيديو السيارات قد غزت أسواقا كانت الى وقت قريب تنفرد بها منتجات اليابان . الانجاز الاقتصادى الذى حققته النمور الأربعة هو، بالرغم من بعض المحاذير، قد برهانا على أن عملية تطور الاقتصاد العالمى ترتبط دائما بتغيرات ليس فقط بين الدول وانما أيضا بين تكتلات اقتصادية. والنجاح الذى حققته الدول الآسيوية لأربعة، بالرغم من بعض الانتقادات والمثالب والعثرات التى تصر بها هذه دول، يعد بلا شك من أهم التجارب المثيرة للجدل فى التاريخ الاقتصادى حديث. وفى هذا المقام نذكر الحقائق التالية : لقد بلغت صادرات الدول صناعية الجديدة الأربعة عام ١٩٩٤ نحو ٨% من صادرات العالم وبذلك فهى أتى فى المرتبة الرابعة بعد ألمانيا والولايات المتحدة واليابان، كما أن نصيبها ن التجارة العالمية تضاعف منذ منتصف الستينيات حتى منتصف التسعينيات حو خمس مرات.[1]

راجع فى ذلك دراسة البنك الدولى التالية:

World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Publi Policy, Oxford University Press, 1993.

وعندما نتساءل عن أسباب نجاح هذه الدول في تحقيق تنمية سريعة وانجازات اقتصادية كبيرة نجد أن هناك نقاط تشابه وعوامل مشتركة يمكن تبينها في هذه الدول وهي اتباع استراتيجية تتجه نحو التصدير، والتي تتناقض مع سياسة احلال الواردات والاتجاه نحو السوق المحلية، والتي اتبعت في كثير من الدول النامية ومنها مصر. ويتوفر نسبيا الاستقرار السياسي في هذه الدول، مع قدر مناسب من رأس المال البشري، بالاضافة الى توفر عوامل اخلاقية في التعاليم الكونفوشسية تدعو الى فضائل التوفير والادخار والاخلاص في العمل وحب النظام واحترام ذوي السلطة. كما لا يجب أيضا نسيان عوامل مشتركة تتمثل في تقديم الدعم الحكومي للقطاع الخاص والحد من الواردات في بداية التصنيع. والجدير بالذكر في هذا المجال وجود تعاون وثيق بين الدولة والاقتصاد والبحث العلمي من أجل ارساء وتقوية قاعدة من البحث والتطوير، ووضع استراتيجيات تهدف الى استخدام متوازن وعملي لأهم طرق التكنولوجيا الرائدة في ظل استخدام مركز للقدرات الاجنبية للبحث والتطوير، وارتباط وثيق بين سياسات التصنيع والتكنولوجيا والتجارة الخارجية. إن الدول الصناعية الجديدة قادرة على المنافسة وتغزو منتجاتها الاسواق العالمية، وذلك يمثل انجازا تستطيع بعض الدول النامية في ظروف مشابهة أن تقتدي بها، وخاصة تلك الدول التي تمتلك قاعدة صناعية وخبره في التحديث الاقتصادي مثل مصر، مع الأخذ في الاعتبار أن التعلم من تجارب الآخرين لايعني اطلاقا نقل تجاربهم بحذافيرها.

وتشيد مختلف المدارس الاقتصادية بتجربة النمور الآسيوية كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافوره، فيرى أنصار مدرسة الليبرالية الجديدة إن النمور

آسيوية حققت نجاحها باتباعها أسس لاقتصاد السوق وسياسة تجـــارة خارجيـــة حررة، وعلى بقية الدول النامية ان تحذو حدوها وتقتدى بنمـــوذج المنافســـة قتصادية الحرة وان تندمج فى الاقتصاد العالمى. ومن جهة أخرى فان ممثلـــى رسة أمريكا اللاتينية أو ما يطلق عليها أحيانا المدرسة الهيكليـــــة أو نظريـــة خلف والتبعية Dependency Theory، يصلون الى نتائج تختلف تمامـــا عـــن اء الاقتصاديين الليبراليين. فيرى الدكتور يوهان جالتونج Johan Galtung أن ه الدول تابعة ومقلدة بشدة للاقتصاد اليابانى، ويرى الدكتور دويدار أن نموهـــا ريع مصطنع ويتعرض لهزات قد تعصف بها.[1]

ورغم ذلك يرى البعض أن النجاح الذى تحققه النمور الآسيوية خاصة كوريا ايوان هو قبل كل شئ نتيجة لتطبيق منهج للتحول الاقتصـــادى والاجتمـــاعى م على مفهوم التخطيط الاستراتيجى. وعلى الدول النامية التى تريد اللحـــاق تاج السلع الصناعية المتداولة فى السوق العالمية أن ترتبط بتوجهات الســـوق لتخطيط وان تتبع استراتيجية مزدوجة تتضمن احـــلال الـــواردات وتشـــجيع صادرات.

ثالثا: معوقات التصدير فى الدول النامية ومصر

يمكن القول بأن أسباب إعاقة التصدير فى الدول النامية بصفة عامة، وفى صر بصفة خاصة يرجع الى عدم توفر الشروط الهيكلية الضرورية لذلك. فما ل الاقتصاد المصرى يعانى من عدم قدرة مشروعاته على تحمـــل المخـــاطر نص المعرفة الفنية والادارية وقصور فى البنية الأساسية بمعناهـــا الواســـع.

[1] راجع فى ذلك: محمد دويدار: الاقتصاد الدولى، الاسكندرية ١٩٩٦. الفصل اثانى.

ويمكن القول بأن معوقات التصنير فى الدول النامية ومصر ترجع أساسا الى عوامل هيكلية تتعلق بالتخلف الاقتصادى.[1]

ان افتقار الدول النامية الى طبقة المديرين ورجال الأعمال يعد سببا جوهريا فى تأخرها عن اللحاق بعملية التصنيع والتنمية . كما أن نقص الخبرة فى التسويق الدولى وعدم معرفة استراتيجيات البيع ونقص الخبرة بعملية الإنتاج تمثل مخاطرة كبيرة أمام الاستثمار الأجنبى الذى يتحاشى الدخول فى أنشطة اقتصادية عالية المخاطر.[2]

وغالبا ما تتبنى الحكومات نماذج احلال الواردات فى ظل اجراءات الحماية للصناعة الوطنية الناشئة، وذلك يحقق مكاسبا للمستثمرين المحليين ربما فى نظرهم أكثر من استخدامهم رأس المال فى بدائل أخرى كالاستثمار فى قطاع التصدير، وفى ذلك تكمن خطورة استراتيجية احلال الواردات، التى تعزل الاقتصاد القومى عن التطور التكنولوجى والمنافسة العالمية. ولعل توفر عرض مرن لمديرى المشروعات ورجال الأعمال المستعدين للمخاطرة، والقوى العاملة المتعلمة والمدربة يعد شرطا أساسيا للإنتاج من أجل التصدير، لأن السوق العالمية تكتنفها درجة عالية جدا من المخاطرة أكبر بكثير من ظروف التعامل المأمون فى السوق المحلية. وسيكون تلبية حاجات المستهلكين فى الأسواق

[1] أنظر فى ذلك دراسة البنك الدولى:

World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993. PP. 53.

[2] راجع فى ذلك: عمرو خير الدين: التسويق الدولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٠ وما بعدها.

خارجية أكثر صعوبة كلما اتسعت فجوة التطور بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة. لذلك ربما يكون من الأفضل أن تتجه صادرات مصر إلى دول تقارب معها فى مستوى دخل الفرد. فقد يكون من الملائم التوجه بالتصدير الى دول شرق أوربا أو دول نامية أخرى لأن العادات الاستهلاكية وهيكل الطلب بها تشابهة. وذلك يشكل خبرة جيدة للمنتجين من أجل التصدير لاختبار قدرات أسواق أخرى على استيعاب منتجاتهم ، وأيضا عقد اتصالات تجارية تمثل اساسا لغزو اسواق جديدة . وبالاضافة الى نقص المديرين ورجال الأعمال الاكفاء هناك عوامل أخرى تعوق التصدير، لعل أهمها أن تجربة التصنيع الحديث فى مصر قامت على احلال الواردات ، لذا فانها تفتقر الى بنية أساسية متطورة لاقتصاد التصدير. لقد كان جوهر استراتيجية احلال الواردات هو تحقيق درجة عالية من التخصص عن طريق تشجيع الاستثمار فى ظل اجراءات الحماية مع عدم الاخلال بأسس الكفاءة الاقتصادية. وهذا الهدف يتضمن أن الصناعات القائمة فعلا تصبح قادرة على المنافسة فى المدى المتوسط أيضا بدون اسوار الحماية. وترفع الحماية عن الصناعات المختلفة حالما تصل الى مرحلة النضج والقدرة على المنافسة. وبذلك ترتفع درجة المنافسة الخارجية فى السعر والجودة، فيشتد ضغط المنافسة ويتحتم توظيف كل الامكانات لرفع الإنتاجية. وعندما يتحقق ذلك فان الوضع سيظل اقل ربحية للمنتجين المحليين الذين يقتصرون على تصريف انتاجهم فقط فى السوق المحلية. ان الإنتاج للسوق المحلية فى ظل سعر صرف ثابت غالبا ما يكون اكثر جاذبية وسهولة للمستثمر المحلى من تصريف انتاجه فى أسواق التصدير. كما أن ضعف القدرات التنافسية يعد من أهم معوقات التصدير.